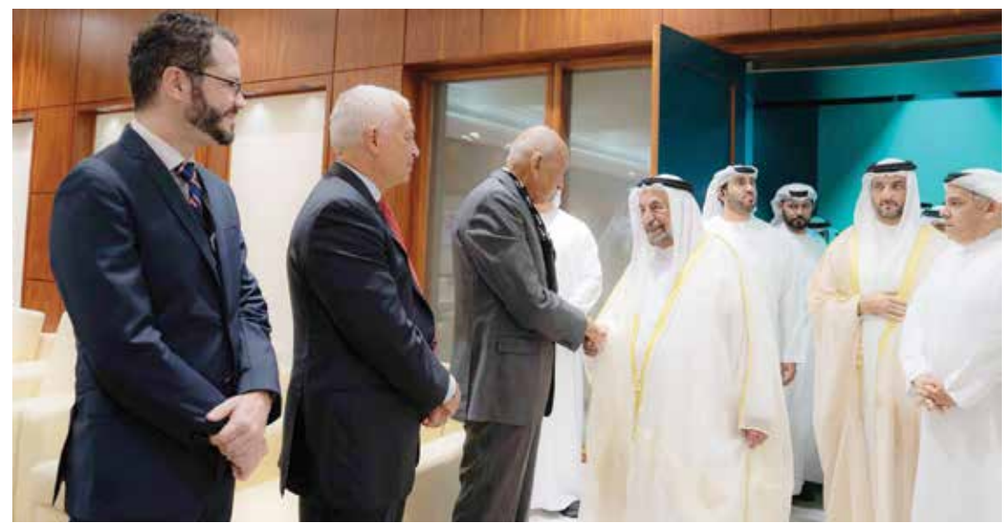

تحت شعار «حكومات مرنة.. اتصال مبتكر»

افتتاح المنتدى الدولي للاتصال الحكومي بالشارقة

رئيس مجلس إدارة مجلس الإمارات للإعلام: الإعلام الوطني سيمفونية تنتج لحنا واحدا يعبر عن هوية الوطن وطموحاته

الشارقة - السيد زهره:

افتتح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، صباح أمس الأربعاء، بحضور سمو الشيخ عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي نائب حاكم الشارقة، وسمو الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي نائب حاكم الشارقة، رئيس مجلس الشارقة للإعلام، فعاليات الدورة الـ١٣ من المنتدى الدولي للاتصال الحكومي، الذي ينظمه المكتب الإعلامي لحكومة الشارقة في مركز إكسبو الشارقة يومي ٤ و٥ سبتمبر الجاري تحت شعار «حكومات مرنة.. اتصال مبتكر»، يستضيف خلاله أكثر من ٢٥٠ متحدثاً ومشاركاً.

واستهل سمو الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي نائب حاكم الشارقة، رئيس مجلس الشارقة للإعلام، كلمته خلال افتتاح المنتدى بتوجيه عدة أسئلة للحضور وهي: هل الحكومات بحاجة إلى المرونة؟ وما مدى المرونة التي تحتاجها الحكومات؟، وهل المرونة مصطلح جديد في العمل الحكومي؟ أم أن التطور التكنولوجي أجبر الحكومات على أن تكون مرنة؟، مشيراً سموه إلى أن كل هذه الأسئلة وغيرها، ستتم الإجابة عنها في جلسات المنتدى.

وأشار سموه إلى التوجيهات للدوائر والمؤسسات الحكومية في الشارقة بفتح قنوات اتصال مباشر مع الجمهور، ولاحظ صاحب السمو حاكم الشارقة بأن هذه القنوات ليست كافية لخلق التواصل الذي يريده، فأمر بإنشاء وتأسيس برنامج «الخط المباشر» عبر الإذاعة والتلفزيون لتكون قنوات الاتصال مع الجمهور على الهواء مباشرة.

موضحاً سموه أنه لوحظ بعد ذلك أن هناك مجموعة من الحالات الخاصة التي لا يمكن عرضها على الملأ، فتأتي الأوامر بإنشاء قناة تواصل جديدة خاصة لهذه الحالات اسمها «مبرة» من خلالها تم اكتشاف الكثير من حالات المُعوزين والغارمين، نتج عنها إنشاء لجنة معالجة ديون مواطني الشارقة والتي بدورها تكفلت بسداد أكثر من مليار و١٥٠ مليون درهم، وهكذا بجرة قلم تنتهي مآسي الناس.

ولفت سمو رئيس مجلس الشارقة للإعلام إلى أن هذه المرونة التي نريدها لحل مشاكل الناس بشكل عاجل، مشيداً سموه بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي أقرت مجموعة من الإجراءات لتحقيق المرونة المنشودة أهمها: مشروع المسرعات الحكومية وبرنامج تصفير البيروقراطية.

واختتم سموه كلمته بعبارة، قال فيها: نحن اليوم في أمس الحاجة للمرونة التي نرى من خلالها الآخر كما نرى أنفسنا.

ويستضيف المنتدى أكثر من ٢٥٠ متحدثاً من أصحاب الاختصاص والخبرة لمناقشة العديد من الموضوعات المهمة ضمن ١٨ منصة متنوعة، ويقدمون رؤاهم وتجاربهم وخلاصات خبراتهم، بهدف الخروج بتوصيات ومبادرات تضع بلدان العالم أمام استراتيجيات وممارسات مستقبلية للاتصال تعزز مساهمته في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتقدم دورة هذا العام من المنتدى أكثر من ١٦٠ فعالية متنوعة، ما بين جلسات رئيسية وجانبية وخطابات ملهمة وبرنامج تدريبي يضم ٤٠ جلسة لبناء القدرات، إلى جانب ورش عمل وملتقيات تستهدف الشباب، ومنصات لعرض أحدث الأبحاث والأطروحات الأكاديمية في علوم الاتصال، بدعم ورعاية ما يزيد على ٤٠ شريكاً محلياً وإقليمياً ودولياً.

من جهة ثانية، شهد صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، عدداً من الخطابات الرئيسية المُلهمة، وذلك ضمن انطلاق الدورة الـ١٣ من المنتدى الدولي للاتصال الحكومي.

وتابع صاحب السمو حاكم الشارقة، خطاباً بعنوان «الإعلام الوطني وسيمفونية الازدهار» حول دور الإعلام الوطني في دعم مسيرة التنمية والازدهار، تحدث فيه الشيخ عبدالله بن محمد بن بطي آل حامد، رئيس المكتب الوطني للإعلام، رئيس مجلس إدارة مجلس الإمارات للإعلام، حيث شبه الإعلام الوطني بسيمفونية تتناغم فيها مختلف الأصوات لإنتاج لحن واحد يعبر عن هوية الوطن وطموحاته، مشدداً على أهمية الإعلام في بناء مجتمعات متماسكة وقوية.

وأشار إلى أهمية دور الإعلام في الحياة، قائلاً: «يظل الإعلام الوطني منارة للأمل يعزف سيمفونية الازدهار نحو تحقيق التقدم والرفاهية، ولأننا في عصر تتسارع فيه الخطى نحو المستقبل، يقف الإعلام كعنصر أساسي في الوعي؛ فالمعلومات تجوب العالم وتعبر القارات دون حواجز، والتكنولوجيا الرقمية تركت بصمتها على حياتنا وعلى تعلمنا».

وأضاف رئيس المكتب الوطني للإعلام، قائلاً: «تتجلى اليوم قدرة الدولة على التعامل مع مختلف التحديات بكفاءة واحترافية، حيث كان الإعلام قادراً على مواجهة المعلومات المضللة وتوعية المجتمع، خاصة في عصر الإعلام الرقمي وعصر الذكاء الاصطناعي الذي يلعب دوراً متزايداً في قطاع الإعلام كعنصر فاعل في تشكيل مستقبل الإعلام، لذلك نعمل ليبقى الإعلام قوة للخير ولصالح الإنسانية، ونحن على يقين بأن طرق التميز مليئة بالتحديات، وبفضل القيادة الرشيدة فإننا نوظف العلم والمعرفة في سبيل خدمة المجتمع».

وألقى البروفيسور فوميو هاياشي، الخبير الاقتصادي الياباني، خطاباً مُلهماً بعنوان: «رسالة يابانية إلى حكومات العالم مضمونها العقود المفقودة»، قدم خلاله تحليلاً عميقاً لأسباب التحديات الاقتصادية التي واجهتها اليابان خلال العقود الماضية، وعَرضَ دروساً قيمة يمكن للحكومات حول العالم الاستفادة منها لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

وقدّم هاياشي تحليلاً للنمو الاقتصادي، قائلاً «تشير البيانات إلى أن معدلات النمو السكاني في الفئة العمرية فوق الخمسين قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في ١٤١ دولة منذ عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٠، مع متوسط عمر أعلى من الأربعين في الدول المتقدمة. هذه الزيادة ترتبط بالنمو الاقتصادي، إذ تُظهر الدول الشابة كالهند علاقة مباشرة بين الشباب ومعدلات النمو المرتفعة، ما يشير إلى حيوية اقتصادية أكبر. وعلى النقيض، تواجه الدول ذات التركيبة السكانية المسنّة تحديات في النمو الاقتصادي، وفي السياق نفسه تؤثر معدلات الوفاة المرتفعة سلباً على الأداء الاقتصادي للدول، وهنا تُعتبر الإمارات نموذجاً للدول الشابة التي تتمتع بفرص تنموية واسعة، وهو ما يجعلها من أكثر دول العالم في معدلات النمو».

وتناول المستكشف والكاتب البريطاني بير غريلز، في خطاب مُلهم له بعنوان «رجل البرية يصنعَ من المغامرة استثماراً»، رؤيته حول كيفية تحويل المغامرة إلى استثمار، حيث ربط بين مغامراته في البرية وبين مواجهة تحديات الحياة، مشيراً إلى تجربته الخاصة، بقوله «الفشل والإخفاقات كانت جزءاً من حياتي، وكانت أكثر من نجاحاتي، ومع ذلك، فإن الفشل هو وقود النجاح، حيث عزز من قوتي على الصمود والاستمرار».

وأكد الخبير الاقتصادي جوستين لين في خطاب له بعنوان «أينشتاين وفولتير للحكومات: بذور الموهبة تزدهر بالتعليم» أن الاستثمار في التعليم هو الاستثمار الأهم الذي يمكن لأي حكومة أن تقوم به.

وشدّد لين على أنه من الضروري للحكومات أن تعزّز من ديناميكية التعليم وأن توفّر للمتعلمين الوظائف التي تتناسب مع معارفهم، حتى تظل هناك حركة اقتصادية تتناسب فيها المهارات مع المعارف ومتطلبات سوق العمل.

وأشار المهندس والمخترع المغربي رشيد اليزمي في كلمة له بعنوان: «حينما تكون النوابغ العربية سبباً للارتقاء بالاتصال العالمي»، إلى أهمية تمكين الشباب العربي وإطلاق العنان لإبداعاتهم، وتوفير البيئة الداعمة لهم لتحقيق طموحاتهم.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

eslammahfoouz@hotmail.com

حبس مالك فندق ومخلص سنتين للاحتيال على «تمكين»

النيابة تدعو إلى الإبلاغ عن أي تجاوزات تتسبب في هدر المال العام

عاقبت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة مالك فندق ومخلصا، بالحبس مدة سنتين وتغريم كل منهما ٥ آلاف دينار بعد إدانتهما بالاحتيال على «تمكين»، وذلك إثر قيامهما بتزوير عقود عمل تفيد قيامهم بتوظيف عدد من العاطلين عن العمل وتقديمها لصندوق العمل «تمكين» بهدف الاستيلاء على مبالغ الدعم من قبل الصندوق، وتمكنوا بتلك الوسائل الاحتيالية من الاستيلاء على مبلغ ٣٩٧٦٦ د.ب (تسعة وثلاثين ألفا وسبعمائة وستة وستين دينارا)، وأمرت المحكمة بمصادرة عقود العمل محل الواقعة.

وقال نائب رئيس نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال إن النيابة العامة كانت قد تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة جرائم الفساد بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بناءً على شكوى من صندوق العمل (تمكين) ضد المتهمين وهما مالك أحد الفنادق الكائنة بمنطقة المنامة والمسؤول عن تخليص معاملات الفندق بشأن قيامهما بالتلاعب في السجلات الرسمية وذلك بتقديم طلب للحصول على دعم للأجور ضمن البرنامج الوطني للتوظيف من خلال تقديم عقود عمل تزعم توظيف عدد من العمال البحرينيين، حيث يتم تسجيلهم في سجلات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وذلك ليتمكنوا من الحصول على دعم الأجور والاستيلاء على مبالغ الدعم والتي بلغت ٣٩٧٦٦ د.ب، حيث ثبت لدى لجنة المخالفات بصندوق العمل ومن خلال أعمال الرقابة والزيارات الميدانية التي يقوم بها فريق الرقابة والتفتيش في الصندوق أن المنشأة المدعومة مغلقة رغم كونها لا تزال قائمة وفقًا للسجلات الرسمية، ولم تقم بتوظيف من قدم طلبا للحصول على دعم لرواتبهم.

وعليه باشرت نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال تحقيقاتها بالاستماع إلى شهود الواقعة، كما قامت بالتحقق من صحة العقود وتبين أن المتهمين زورا عقود العمل وقدماها لصندوق العمل تمكين، كما كلفت إدارة مكافحة جرائم الفساد بالتحري عن الواقعة وتوصلت التحريات إلى أن المتهمين قاما بالتحايل على صندوق العمل وعدد من الجهات الرسمية، واستوليا على مبالغ الدعم المودعة في الحساب البنكي للفندق، كما استجوبت المتهمين وواجهتهما بما قام ضدهما من أدلة، وأمرت بإحالتهما إلى المحكمة الصغرى الجنائية بدائرتها الثالثة، والتي أصدرت حكمها المتقدم أعلاه.

وأكد نائب رئيس النيابة أن النيابة العامة ماضية في اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة التي تهدف إلى حماية المال العام وتقديم الجناة إلى العدالة، مؤكدًا في ذات السياق ضرورة تكاتف جميع الجهات المعنية لحماية المال العام، وداعيًا الجميع إلى التعاون من خلال الإبلاغ عن أي مخالفات أو تجاوزات من شأنها المساهمة في هدر المال العام وعدم استغلاله بالشكل الأمثل.

«الاستئناف» ترفض طعن شاك ادعى سوء معاملته من عضو أمن.. وتؤكد:

إجراءات وحدة التحقيقات الخاصة وافية ومحايدة ولا وجه لإقامة الدعوى

صرح محمد خالد الهزاع القائم بأعمال المحامي العام رئيس وحدة التحقيق الخاصة، بأن الوحدة قد تلقت خلال الثلث الثاني من العام الحالي ٩ شكاوى، تنوعت الادعاءات فيها ما بين التعذيب وإساءة المعاملة واستخدام القوة المفرطة من قبل أعضاء قوات الأمن العام، وباشرت الوحدة إجراءاتها اللازمة في جميع تلك الشكاوى.

وإعمالاً لما نصت عليه تعليمات أعمال الوحدة وبروتوكول إسطنبول من ضرورة التوثيق الفعال لمثل تلك الوقائع وإجراء التقصي اللازم بشأنها؛ فقد استمعت الوحدة خلال الفترة المذكورة إلى أقوال ٢٨ شاكيا وشاهدا، فيما استجوبت ٢٩ متهماً ومشتبها فيهم من أعضاء قوات الأمن العام، وعرضت ٧ من الشاكين على شعبة الطب الشرعي والدعم النفسي.

وفيما يتعلق بما أنجزته الوحدة خلال ذات الفترة؛ فقد انتهت الوحدة من تحقيقاتها في إحدى الشكاوى المدعى فيها بالاعتداء على سلامة جسم الغير إلى تقديم أحد أعضاء قوات الأمن العام للمحكمة الصغرى الجنائية، التي قضت بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢٤ بحبسه ثلاثة أشهر عما نسب إليه من اتهام، وقد أيدت المحكمة الاستئنافية ذلك الحكم.

وفي السياق ذاته، فقد أحالت الوحدة عضوين من قوات الأمن العام لإدارة المحاكم العسكرية بوزارة الداخلية لتوقيع الجزاء التأديبي المناسب عليهما، وذلك بعد أن خلصت تحقيقاتها في شكويين منفصلتين إلى صحة الادعاءات المثارة ضدهما، التي تستجوب المساءلة التأديبية.

ومن جانب آخر، فقد رفضت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الطعن المقدم من أحد الشاكين -المدعي بالحق المدني- في الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من الوحدة في ادعائه بتعرضه لسوء المعاملة إبان القبض عليه من قبل أعضاء قوات الأمن العام، وبينت في قرار رفضها أن تحقيقات الوحدة جاءت وافية ومحايدة وأنها استوفت جميع الإجراءات اللازمة للوقوف على حقيقة الادعاء المثار.

القبض على مروجي وتجار مخدرات بحيازتهم أكثر من ٧ كجم بـ ٣١٠ آلاف دينار

في إطار الجهود الأمنية التي تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية لحماية المجتمع من آفة المخدرات، فقد تمكنت الإدارة من القبض على عدد من الأشخاص في وقائع منفصلة يحملون جنسيات مختلفة لحيازتهم أكثر من ٧ كيلو جرامات من المواد المخدرة والتي تزيد قيمتها على ٣١٠ آلاف دينار.

وأشارت الإدارة أنه فور ورود معلومات عن هذه الوقائع فقد تم إجراء عمليات البحث والتحري والتي أسفرت عن تحديد هوية المتهمين والقبض عليهم وبحوزتهم المواد المخدرة بالإضافة إلى مبالغ مالية بعملات مختلفة يُعتقد بأنها حصيلة البيع، حيث تم تحريز المضبوطات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تمهيداً لإحالة الوقائع إلى النيابة العامة.

وتهيب إدارة مكافحة المخدرات بالمواطنين والمقيمين الإبلاغ عن أي شكوى أو ملاحظة والتقدم بطلبات المساعدة المتعلقة بمكافحة المخدرات على الخط الساخن (٩٩٦) أو البريد الإلكتروني (interior.gov.bh@٩٩٦) على مدار الساعة، مع ضمان السرية التامة للمعلومات.